رسالة للأمم المتحدة حول استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية

شكّل القرار الصادر بتاريخ الحادي والعشرين من نيسان الجاري من منظمة (حظر الأسلحة الكيميائية) والقاضي بتعليق عضوية نظام الأسد بعد ثبوت استخدامه السلاح الكيميائي ضد المدنيين في أكثر من مدينة سورية , خطوة هامة وفعالة في مسار محاسبة النظام المجرم ومسؤوليه على جريمة استخدام هذه الأسلحة المصنفة كأسلحة دمار شامل والمحرم استخدامها بقرارات من مجلس الأمن الدولي , ونرحب بهذا القرار ونضعه في خانة عملية منع الإفلات من العقاب التي ينص عليها القانون الدولي وشرعية حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة .

لقد أثبتت تحقيقات أجرتها لجان تابعة للأمم المتحدة وعدة هيئات مستقلة ومحايدة وذات مصداقية , قيام النظام المجرم باستخدام السلاح الكيميائي في هجمات الغوطة الشرقية (٢٠١٣) وسراقب (٢٠١٨) وغيرها من الهجمات التي زاد عددها على المئات , وهنا نذكر بأن مجلس الأمن الدولي كان قد أصدر القرار(٢١١٨) لعام (٢٠١٣) والذي أكد ضمن مواده وفقراته على أنه في حال عدم الامتثال لهذا القرار ضمن الحالات المنصوص عليها والتي تشمل نقل أسلحة كيميائية دون إذن , أو استخدام أي أحد للأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية , فإن المجلس سيفرض تدابير عقابية تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وبناءً على هذه المعطيات فإننا في تجمع سوريا المستقبل ندعو مجلس الأمن والدول الأعضاء وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا إلى اتخاذ ما يلي :

__ تفعيل المادة (٢١) من القرار رقم (٢١١٨) واتخاذ إجراءات عقابية تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة , ودفع النظام إلى الكشف عن مخزونه من الأسلحة الكيميائية التي أثبتت تحقيقات عدة امتلاكه إياها برغم مزاعمه الكاذبة بالتخلص من كامل مخزونها .

__ تجميد عضوية النظام السوري في الأمم المتحدة وهيئاتها ومؤسساتها كافة , بعد أن خرق ميثاقها وبنودها كافة , التي تتعلق بحقوق الإنسان وتحريم استهداف المدنيين واستخدام الأسلحة المحرمة ضدهم .

★ ★ ★

__ العمل على تفعيل مبدأ عدم الإفلات من العقاب , وفرض عقوبات قاسية على النظام ومسؤوليه تتناسب وفظاعة ما ارتكبوه بحق الشعب السوري الأعزل , وبدء مسار حقيقي يكفل تحقيق العدالة ويلاحق بموجبه أزلام النظام على ما اقترفوه من جرائم بحق الإنسانية تضمنت الإبادة الجماعية والتعذيب والاعتقال والتهجير.

__ العمل على أن يتحمل المجتمع الدولي , ممثلا بمؤسساته الرسمية ودوله الفاعلة , مسؤولية توفير الحماية للشعب السوري بشكل يمنع تعرضهم لمزيد من جرائم الحرب التي دأب النظام ومسؤوليه على ارتكابها والتخطيط لها .

__ العمل على الدفع بالحل السياسي وفق القرار (٢٢٥٤) الصادر عن مجلس الأمن , والذي ينص على تشكيل هيئة حكم انتقالي ويمهد الطريق لتقديم المجرمين للعقاب .

في الختام , نؤكد على أن التجاهل الدولي لمأساة الشعب السوري على مدى عقد من الزمن , والتغاضي عن الجرائم التي ارتكبها نظام الأسد المجرم , فقد ساهما في إطالة أمد الاجرام والتي تُعد واحدة من أكبر محارق التاريخ بشاعة ودموية , ودفعا النظام وحلفاؤه للممارسة في كم هائل من العنف العشوائي الذي فاقم الأوضاع الإنسانية للمواطنين السوريين , الذين لا زالوا يعقدون الأمل على تحرك دولي تمليه القوانين والمواثيق الدولية وشرعية حقوق الإنسان , والعالم شاهد اليوم على تمادي النظام المجرم في الاستهانة بالقرارات الدولية ذات الشأن , حيث يقوم بخطوات أحادية الجانب تتعارض مع نصوص القرارات المتصلة بالملف السوري , وها هو يدعو لإجراء انتخابات رئاسية تخالف بشكل صريح نص القرار (٢٢٥٤) القاضي بتشكيل هيئة حكم انتقالي تمهد الطريق لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية برقابة وبإشراف أممي , مما يستوجب اتخاذ إجراءات رادعة من قبل المنظومة الدولية بحق هذا النظام الذي جعل من ديدنه في الحياة إطالة معاناة الشعب السوري وحكمه بالحديد والنار , ومنعه من الوصول الى الحالة السياسية التي تتطلع لها شعوب العالم الحرة , في العيش تحت كنف ورعاية دولة مدنية ديمقراطية .